مدوَّنة قواعد السلوك الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية:
20 عاماً من إحراز التقدّم في مجال أمان وأمن المصادر المشعّة

المتحدثون في الفعالية "المساواة بين الجنسين والإدماج، ومدوَّنة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعّة وأمنها: 20 عاماً من إحراز التقدّم".
(الصورة: و. فوارزوتا/الوكالة الدولية للطاقة الذرية)

اجتمع أكثر من 270 خبيراً قانونياً وتقنياً من 128 بلداً و4 منظمات دولية في فيينا، النمسا، في أيار/مايو 2023، لاستعراض التقدم المحرَز في مجال أمان وأمن المصادر المشعّة ولمعالجة الجوانب التي يلزم تحسينها.

وتؤدي المصادر المشعة دوراً لا غنى عنه في العديد من المجالات. ففي الطب، هي تساعد في علاج السرطان. وفي الزراعة، تتيح للعلماء تطوير أصناف محاصيل محسَّنة للتكيُّف مع تغيُّر المناخ والتصدّي للأمن الغذائي. وفي الفن وعلم الآثار، تساعد على صَوْن التراث الثقافي الذي لا يُقدَّر بثمن. ولكن يجب التعامل مع هذه المصادر في إطار تدابير الأمان والأمن الملائمة.

ولمساعدة البلدان على التصدّي للمخاطر وحماية الناس والبيئة من التعرُّض العَرَضي للإشعاعات أو الأفعال الإجرامية المتعمَّدة غير المأذون بها التي تنطوي على مصادر مشعّة، وضعت الوكالة مدوَّنة قواعد السلوك بشأن أمان وأمن المصادر المشعّة، والتي وافق عليها مجلس محافظي الوكالة في عام 2003 وتُصادف في هذا العام ذكراها السنوية العشرين.

وقال المدير العام للوكالة رافائيل ماريانو غروسي في الجلسة الافتتاحية للاجتماع المفتوح العضوية للخبراء التقنيين والقانونيين من أجل تبادل المعلومات بخصوص تنفيذ الدول مدوَّنة قواعد السلوك المتعلقة بأمان المصادر المشعة وأمنها: 'مرَّ عشرون عاماً على الموافقة على مدوَّنة قواعد السلوك، ونحن نحرز تقدُّماً مطّرداً في تحسين أمان وأمن المصادر المشعّة في جميع أنحاء العالم'. 'ولكن يجب بذل المزيد من العمل لتحقيق التزام سياسي أكبر ولتعميم أفضل الممارسات العالمية للتصرُّف المستدام والمأمون والآمن بهذه المصادر'.

وكان الاجتماع، الذي عُقد على مدار خمسة أيام، بمثابة منصة للخبراء العالميين لتبادُل المعلومات بشأن ممارسات التنفيذ الوطنية لمدوَّنة قواعد السلوك والوثيقتين الإرشاديتين التكميليتين . وتُعقد هذه الاجتماعات كلّ ثلاث سنوات، ما يمكّن البلدان من تعميم الخبرات، وتبادُل والدروس المستفادة، وتحديد التحديات الراهنة والمستقبلية في تنفيذ المدوَّنة.

وعلى مدار الأسبوع، خاض المشاركون في مواضيع متنوعة، شملت تطوُّر الأمان والأمن النوويين، والجوانب القانونية، والتعاون الدولي، والتطوير في المستقبل وتأثير مدوَّنة قواعد السلوك. وتناولت المناقشاتُ التحدّيات والأولويات المتعلقة بإنشاء الإطار الرقابي الملائم لأمان وأمن المصادر المشعة، وإدارة دورة حياتها، ولوائح الاستيراد والتصدير الخاصة بها، وكيف ينبغي التصرُّف في هذه المصادر عندما يُعلن عنها أنها مهمَلة. والأهم من ذلك، أتاح الاجتماع للمشاركين الفرصة لتعميم النُّهج الخاصة بهم لتنفيذ أحكام مدوَّنة قواعد السلوك بشكل فعّال.

إرشادات أساسية لمستقبل مأمون وآمن

أكد الرئيس المشارِك للاجتماع، رمزي جمال، نائب الرئيس التنفيذي ورئيس العمليات الرقابية في هيئة الأمان النووي الكندية، في كلمته في الفعالية الافتتاحية على أن تنفيذ مدوَّنة قواعد السلوك مسألة ضرورية لضمان حماية البيئة والجمهور والعاملين. "الهدف الذي ننشده هو ضمان مجمل أمان وأمن المصادر المشعّة خلال دورة حياتها الكاملة لتجنُّب التعرض العَرَضي للإشعاعات والحؤول دون استخدام المصادر المشعّة بنيّة خبيثة. وهذا جهد جارٍ قائم على التعاون".

وخاطبت أيضاً تيريزا كلارك، وهي نائبة مدير شعبة في اللجنة التنظيمية النووية الأمريكية، الحاضرين كرئيسةٍ مشارِكة، في معرض تقديم جلسة خاصة عن تاريخ المدوَّنة قائلةً: "عند التفكير في هذه السنوات العشرين والاحتفال بها، أردنا تحقيق فهم مشترك لخلفية المدوَّنة من المنظور القانوني والتقني، حتى نتمكن من تعميم الخبرات، وأفضل الممارسات، والتعلُّم من بعضنا البعض، لتحسين تنفيذ المدوَّنة على مستوى العالم".

وتوضح مدوَّنة قواعد السلوك كيف يمكن للبلدان ضمان أمان وأمن المصادر المشعّة من إنتاجها الأولي ووصولاً إلى التخلص النهائي منها. وهي تتضمّن اعتباراتٍ دولية وتقدّم توصياتٍ بشأن إعداد ومواءَمة وتنفيذ السياسات والقوانين واللوائح الوطنية، وكذلك بشأن التعاون فيما بين البلدان. وعلى الرغم من أنها صكٌ غير ملزم قانوناً، فقد أعربت 146 دولة عن دعمها السياسي لتنفيذ أحكام المدوَّنة منذ موافقة مجلس المحافظين عليها في عام 2003.

وتُستكمل مدوَّنة قواعد السلوك بوثيقتين إرشاديتين. وتتناول الإرشادات بشأن استيراد المصادر المشعّة وتصديرها الأدوار والمسؤوليات في ضمان استيراد المصادر المشعة وتصديرها بطريقة مأمونة وآمنة. توفّر الإرشادات بشأن التصرُّف في المصادر المشعَّة المهمَلة إرشاداتٍ بشأن التصرُّف في المصادر المهمَلة، إذ تحدّد خيارات التصرُّف فيها في نهاية عمرها مثل إعادة تدويرها وإعادة استخدامها، والخَزْن الطويل الأجل لها والتخلُّص منها، وإعادتها إلى المورّد. كما تشجّع هذه الإرشادات على وَضْع سياسة واستراتيجية وطنية لإدارة المصادر المهمَلة.

واختتمت الرئيسة المشارِكة عايدة أحمد الشحّي، مديرة إدارة الأمان الإشعاعي في الهيئة الاتحادية للرقابة النووية في الإمارات العربية المتحدة، قائلةً: "تجلب مدوَّنة قواعد السلوك ووثيقتاها الإرشاديتان فوائد ملموسةً للأمان الإشعاعي والأمن النووي على المستويَيْن الوطني والدولي، ما يمكّن من الاستفادة الكاملة من المصادر المشعّة من أجل مستقبل مستدام".

وتعمل الوكالة وتتعاون بشكل وثيق مع البلدان لضمان التصرُّف المنسَّق والمأمون والآمن بشأن المصادر المشعّة. وهي تدعم البلدان في تنفيذ مبادئ المدوَّنة وتقدّم مساعدة واسعة النطاق في إعداد استراتيجيات وخطط عمل لتنفيذ المدوَّنة؛ وتحسين نُظم الترخيص والتفتيش والإنفاذ والتصرُّف؛ وتعزيز قدرة الهيئات التنظيمية الوطنية بما يتماشى مع معايير الأمان الصادرة عن الوكالة، وإرشادات الأمن النووي، وأفضل الممارسات الدولية.

تعزيز التنوع والإدماج في المجال النووي

على هامش الاجتماع، استضافت هيئة الأمان النووي الكندية فعالية جانبية بعنوان "المساواة بين الجنسين والإدماج، ومدوَّنة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعّة وأمنها: 20 عاماً من إحراز التقدّم". وجمعَت الفعالية 120 مشاركاً لمناقشة سُبل تشجيع وتعزيز مشاركة المرأة في المجال النووي – بما في ذلك في مجال الأمان والأمن النوويين– وتوفير فرص متكافئة لجميع الأفراد، بغض النظر عن نوع الجنس.

وقالت رومينا فيلشي، الرئيسة والرئيسة التنفيذية لهيئة الأمان النووي الكندية: "يُسهم وجود التمثيل المتنوع على الطاولة في زيادة المواقف المتقصية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى ثقافة أمان أكثر متانةً في المنظمة. فالمساواة بين الجنسين ليست قضية نسائية فحسب ولكنها قضية مجتمعية يتعيّن على الجميع معالجتها"، مضيفةً أن الطلب المتزايد على الموارد البشرية يحتّم علينا ضمان إتاحة فرص أكبر للنساء في المجال النووي.

وخلال الفعالية، قالت ليدي إيفرار، نائبة المدير العام ورئيسة إدارة الأمان والأمن النوويين في الوكالة: "يُعتمد الأمان والأمن النوويان على مواقف متقصية وقائمة على التعلُّم، والانفتاح على التعقيبات البنّاءة، والقدرة على الجمع بين وجهات النظر المختلفة، وحشد الخبرات المختلفة. ويُعَدُّ التنوع، بما في ذلك التنوع الجنساني، رصيداً حقيقياً في هذا الصدد. ونحن أكثر قوةً وأكثر كفاءةً عندما نتبنى التنوع ونشجع موظفينا على التعبير عن آرائهم".

وقالت مارغريت دوون، نائبة المدير العام ورئيسة إدارة الشؤون الإدارية في الوكالة، إنّ "تعزيز مشاركة النساء والأشخاص من خلفيات متنوعة في القطاعات ذات الصلة بالطاقة النووية مسألة حيوية لأي منظمة". وسلّطت الضوءَ على مبادرات الوكالة بشأن تحسين المساواة بين الجنسين، بما في ذلك برنامج المنح الدراسية ماري سكلودوفسكا-كوري وبرنامج ليزا مايتنر، بهدف جلب المزيد من النساء إلى المجال النووي.

وقدّم كريستر فيكتورسون، المدير العام للهيئة الاتحادية للرقابة النووية في الإمارات، وجهة نظره في هذا الشأن قائلاً: "ركّزت الهيئة الاتحادية للرقابة النووية أنشطتها على تعزيز المساواة بين الجنسين. ويُعدُّ التزام القيادة ودعمها مسألة حيوية، بما في ذلك الدراسات الاستقصائية بشأن كيفية تحسين الشمولية والمعاملة العادلة لجميع الموظفين. ومن المهم بالقدر نفسه أن يكون هناك إطار مناسب وتنفيذ فعال وشامل".

– بقلم أرتيم فلاسوف

البلدان الناطقة باللغة العربية تناقش خطط الأمن النووي

تقاسَم المشاركون في اجتماع إقليمي عُقد مؤخراً في تونس تجاربهم في مجال إعداد وتنفيذ الخطط المتكاملة لدعم الأمن النووي
الصورة: ز. حسن/الوكالة الدولية للطاقة الذرية والهيئة العربية للطاقة الذرية)

اجتمعت البلدان الأعضاء في الشبكة العربية للهيئات الرقابية مؤخراً في تونس لتبادُل أفضل الممارسات، والتحديات القائمة، والفرص السانحة المتعلقة بتنفيذ أنشطة الأمن النووي في إطار الخطط المتكاملة لدعم الأمن النووي الخاصّة بكلّ منها. وأبرزَ الاجتماع أهمية النُّهج الإقليمية لتحسين القدرات التنظيمية والتشغيلية - وهي نُهج متأصّلة في برنامج الأمن النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وقالت إيلينا بوغلوفا، مديرة شعبة الأمن النووي في الوكالة: "إنّ تناوُل الأمن النووي من منظور إقليمي يحسّن التعاون الدولي وييسّر تنفيذ برنامج الأمن النووي التابع للوكالة". وتابعت قائلةً: "ومن شأن التعاون مع الشبكات الإقليمية مثل الشبكة العربية للهيئات الرقابية أن يعزّز فعالية آلية دعم الخطة المتكاملة لدعم الأمن النووي، ما يخلق فرصاً لتحديد ومناقشة الاحتياجات والتحديات المشتركة فيما بين البلدان المتقاربة جغرافيًا أو البلدان الناطقة باللغة نفسها".

وفي الاجتماع، قدّم 28 مشاركاً من 14 بلداً معلوماتٍ عن تنفيذ الخطط الوطنية المتكاملة لدعم الأمن النووي لديهم. وشملت مجالات التركيز الخاصة الأنشطة المتعلقة بالأطر التشريعية والتنظيمية للأمن النووي؛ وتقييمات التهديدات والمخاطر الوطنية؛ ونُظم الحماية المادية؛ والكشف عن الأعمال الإجرامية وغير المأذون بها المنطوية على مواد نووية أو مواد مشعّة أخرى غير خاضعة للتحكم الرقابي؛ والتصدّي لأحداث الأمن النووي المنطوية على مواد غير خاضعة للتحكم الرقابي؛ واستدامة نُظم الأمن النووي الوطنية.

ويُعَدُّ لبنان حاليًا أحد البلدان التي تستخدم الخطة المتكاملة لدعم الأمن النووي كآليةٍ لتعزيز البنية الأساسية الوطنية للأمن النووي. وقال حسن بساط، رئيس القسم المسؤول عن الترخيص والتفتيش والتنظيم في الهيئة اللبنانية للطاقة الذرية: "أتاحت لنا حلقة العمل مشارَكة تجربتنا الوطنية في تنفيذ الخطة المتكاملة لدعم الأمن النووي ومناقشة تحديات الأمن النووي في بلداننا وكذلك السُّبل الممكنة لمعالجتها". "كانت المحصّلة الأكثر أهميةً هي تحديد مجالات الأولوية المشتركة للخطة المتكاملة لدعم الأمن النووي التي هي بحاجة إلى مزيد من التحسين فيما بين الدول الأعضاء في الشبكة العربية للهيئات الرقابية".

وحاليًا، حصل 19 من أصل 22 عضواً في الشبكة العربية للهيئات الرقابية على خطة

متكاملة معتمدة لدعم الأمن النووي. وعالميًا، وافق 92 بلداً على خطط متكاملة لدعم الأمن النووي.

وقالت السيدة شيماء خالد جناحي، رئيسة وحدة التحليل الفيزيائي، إدارة الوقاية من الإشعاع، المجلس الأعلى للبيئة في البحرين: "على المستوى الإقليمي، نتشارك الحدود، فضلاً عن تحديات محدِّدة". "لقد مكَّنت حلقة العمل من تقاسُم الخبرات والمعارف التي نأمل أن تتبعها إجراءات متينة لتحسين وتعزيز الأمن النووي في المنطقة".

واستضافت الهيئة العربية للطاقة الذرية الاجتماع وتلقّى دعماً ماليًا من الاتحاد الأوروبي.

آلية دعم الخطة المتكاملة لدعم الأمن النووي

تساعد الوكالة البلدانَ، بناء على طلبها، على إعداد خطة متكاملة لدعم الأمن النووي، والتي توفّر الإطار لنهج منتظم وشامل لتحديد احتياجات الأمن النووي الوطنية وترتيب أولوياتها ووَضْع خطة لتنفيذ تحسينات الأمن النووي على المستوى الوطني. تُستكمل عملية إعداد الخطة المتكاملة لدعم الأمن النووي بأداة التقييم الذاتي الطوعي المتاحة للبلدان المهتمة من خلال البوابة الإلكترونية للمعلومات المتعلقة بالأمن النووي (NUSEC).

وتمكّن الخطة المتكاملة لدعم الأمن النووي وخطة التنفيذ المرتبطة بها البلدانَ من تلبية احتياجاتها الأكثر إلحاحاً، وتحديد المجالات التي يمكن معالجتها على المستوى الوطني وغيرها من المجالات حيث ثمة حاجة إلى طلب المساعدة من المجتمع الدولي.

وبمجرد تحديد احتياجات كلّ بلد، يمكن للوكالة أن تبدأ في بناء أُسس المساعدة المستهدَفة، مثل تلك التي تقدّمها الخدمة الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية والخدمة الاستشارية الدولية الخاصة بالأمن النووي التابعتان للوكالة.

التعاون بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية-الشبكة العربية للهيئات الرقابية

الشبكة العربية للهيئات الرقابية هي شبكة إقليمية تأسّست في عام 2010 في إطار الشبكة العالمية المعنيّة بالأمان والأمن النوويين التابعة للوكالة. وتعمل الشبكة العربية للهيئات الرقابية على تحسين وتعزيز ومواءمة الوقاية من الإشعاعات وأُطر البنية الأساسية الرقابية للأمان والأمن النوويين في البلدان المشاركة فيها، وهي بمثابة محفَل لتقاسم وتبادُل الخبرات والممارسات الرقابية.

– بقلم فاسيليكي تافيلي